

Final Project 2

PMG 497

نموذج المشروع النهائي 2

تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات
والفضاء والتقنية بالرياض

The Impact of Economic Changes on Project Communications, Space and Management in the Technology Commission in Riyadh

هيا راشد الهاجري

222000563

مشروع تخرج- 2

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الثالث – 2025 م

الشكر والتقدير

الإهداء

مستخلص الدراسة

الهدف:

المنهجية:

النتائج:

التطبيقات والأهمية:

الكلمات المفتاحية:

جدول المحتويات

3.....	قائمة الأشكال
4	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
5-6	1.1. المقدمة:
6-7	1.2. مشكلة الدراسة
7	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
7-8	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي
8-9	1.3. أهمية الدراسة
9-10	1.3.1. على المستوى النظري:
10-11	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
11	1.4. أسئلة الدراسة
10-11	1.5. أهداف الدراسة
12	1.6. فرضيات الدراسة
13	1.7. نموذج الدراسة
14-15	1.8. منهجية الدراسة
15-16	1.9. الدراسة الميدانية
16	1.10. مخطط المشروع المقترح
17	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
18	2.1. المقدمة:
18	2.2. المتغير المستقل
18	2.3. المتغير التابع
9	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
	2.5. دراسات أدبية سابقة في إدارة المشاريع.....18
	2.6. دراسات متعلقة برؤية المملكة 2030
19	

2.7. دراسات تناولت العلاقة بين الاستراتيجية

والاقتصاد.....19

2.5.الخاتمة

.....

20.....

قائمة المراجع.....27-28

قائمة الملاحق.....21

جدول الأشكال

جدول الجداول

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

تُعد المشاريع من أهم الأدوات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، إذ تُستخدم كوسيلة رئيسية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية (الخليفي، 2018). وفي المملكة العربية السعودية، تزداد أهمية المشاريع مع توجه الدولة إلى رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي ضمن رؤية المملكة 2030، ما يتطلب إدارة المشاريع بأساليب علمية حديثة تواكب التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية. ومع الإصلاحات المالية الأخيرة، وتقلبات أسعار النفط، والتطورات السريعة في البنية الرقمية، ظهرت تحديات جديدة أمام الجهات الحكومية التقنية في كيفية التخطيط للمشاريع وتنفيذها ومتابعتها وفق الأطر الزمنية والمالية المحددة (القحطاني، 2020).

أوضحت العديد من الدراسات أهمية فهم العلاقة بين الظروف الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع. ففي دراسة الخليفي (2018) التي تناولت أثر المتغيرات الاقتصادية على المشاريع الإنشائية، أشار إلى أن التغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تخصيص الميزانيات ومرونة الجداول الزمنية. وأكد الدوسري (2021) في دراسته حول إدارة المشاريع الحكومية في ظل المتغيرات الاقتصادية أن الأزمات المالية وتذبذب الموارد من أبرز التحديات أمام المؤسسات الحكومية. كما بينت دراسة القرني (2019) ضرورة تبني استراتيجيات إدارية مرنة لمواجهة الأزمات الطارئة، وأظهرت دراسة الشهري (2020) أن غياب التكيف المؤسسي مع المتغيرات الاقتصادية يؤدي إلى تأخير المشاريع وزيادة التكاليف التشغيلية، مما يستدعي البحث عن أساليب جديدة تضمن مرونة التنفيذ.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع، إلا أن معظمها ركز على المشاريع الكبرى في القطاع الخاص أو المقاولات والبنية التحتية التقليدية، بينما توجد فجوة واضحة في الدراسات التي تبحث هذه العلاقة ضمن المؤسسات الحكومية التقنية التي تعتمد على بنية تحتية رقمية وتدير مشاريع معقدة وسريعة التغير مثل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسات ميدانية حديثة تسهم في تقديم حلول عملية تساعد هذه الجهات على تطوير نماذج عمل أكثر مرونة وكفاءة في مواجهة التغيرات الاقتصادية (الدوسري، 2021؛ الشهري، 2020).

تستهدف هذه الدراسة صناع القرار والمديرين التنفيذيين ومديري المشاريع داخل الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، كما يستفيد منها الباحثون والدارسون في مجالات إدارة الأعمال والإدارة العامة وإدارة المشاريع. فهي تبرز أهمية تطوير أطر مرنة تساعد الإدارات الحكومية التقنية على مواجهة التحديات

الاقتصادية وضمان استمرارية المشاريع بكفاءة عالية، بما يتماشى مع متطلبات التحول الوطني نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الاستدامة المالية التي تسعى إليها المملكة من خلال رؤية 2030 (القحطاني، 2020).

وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض، مع تقديم حلول وتوصيات عملية تسهم في رفع مستوى الجاهزية المؤسسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية رغم تقلبات الأوضاع الاقتصادية. وتسعى الدراسة إلى سد الفجوات النظرية والتطبيقية في هذا المجال من خلال تقديم نتائج ميدانية يمكن أن تُعمم على مؤسسات حكومية تقنية مماثلة في المملكة العربية السعودية وخارجها.

2. مشكلة الدراسة

تواجه الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تحديات متزايدة في إدارة المشاريع بسبب التغيرات الاقتصادية المستمرة الناتجة عن التحولات في السياسات المالية وتقلبات أسعار النفط (الزامل، 2014). ويُضاف إلى ذلك الالتزام الوطني بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، والتي فرضت على المؤسسات الحكومية تبني مشاريع استراتيجية ضخمة ومعقدة تتطلب تخطيطاً دقيقاً وإدارة مرنة للموارد المالية والبشرية (العريفي، 2016). وفي ظل هذه المتغيرات، تبرز هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية كإحدى أهم الجهات الحكومية التي تتحمل مسؤولية إدارة مشاريع حيوية في مجالات البنية التحتية الرقمية والتقنية الحديثة، ما يزيد من حساسية مشاريعها تجاه أي تغيرات اقتصادية مفاجئة.

تشير الأدبيات العلمية إلى أن التغيرات الاقتصادية لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مراحل إدارة المشاريع بدءاً من التخطيط وحتى التنفيذ والتقييم النهائي. فقد أوضح الخلفي (2018) أن التقلبات الاقتصادية قد تؤدي إلى إعادة جدولة الموارد وتعديل الخطط الزمنية وتأخير إنجاز الأهداف الاستراتيجية. كما بين الحربي (2020) أن المؤسسات الحكومية تواجه صعوبات إضافية مقارنة بالقطاع الخاص، نظراً لطبيعة الإجراءات التنظيمية وتعدد الجهات المرتبطة بعمليات اتخاذ القرار، ما يزيد من تعقيد مواجهة التغيرات الاقتصادية ويستدعي وجود خطط بديلة واستراتيجيات تكيف مرنة.

ورغم وجود دراسات متعددة تناولت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع، ركز معظمها على المشاريع في القطاع الخاص أو قطاع المقاولات والإنشاءات أو المشاريع الكبرى المرتبطة بالبنية التحتية التقليدية (الحربي، 2020). بينما لا تزال الدراسات التي تستهدف المؤسسات الحكومية التقنية – مثل هيئة

الاتصالات والفضاء والتقنية – محدودة من حيث عددها وعمقها (الشهري، 2019). وتكمن أهمية هذه الفجوة المعرفية في أن طبيعة هذه المشاريع التقنية تختلف عن المشاريع الإنشائية التقليدية من حيث الأهداف والهيكل وآليات التنفيذ والمتابعة.

لذلك فإن هذه الدراسة تنطلق من حاجة حقيقية لتحليل هذه الإشكالية بعمق من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع داخل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية باعتبارها حالة تطبيقية، بهدف الوصول إلى نتائج عملية وتقديم مقترحات تدعم صناع القرار ومديري المشاريع في مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز كفاءة الأداء وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الأطر الزمنية والمالية المقررة بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030.

1. فجوات على المستوى النظري

على المستوى النظري، ركزت الأدبيات السابقة بشكل أساسي على دراسة العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في القطاعات الخاصة أو المشاريع الإنشائية الكبرى، حيث أوضحت هذه الدراسات أثر الأزمات المالية والسياسات الاقتصادية على مشاريع الإنشاء والصناعة (الشهري، 2019؛ العريفي، 2016). ومع ذلك، فإن المؤسسات الحكومية التقنية، التي تتعامل مع مشاريع استراتيجية ترتبط بالبنية التحتية الرقمية والفضائية وتخدم توجهات التحول الرقمي الوطني، لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسات الأكاديمية التي توضح أبعاد هذه العلاقة بعمق. ولا تزال هناك حاجة لتطوير الأطر النظرية التي تشرح تأثير التغيرات الاقتصادية على بيئة العمل في الجهات التقنية الحكومية، وتبين خصوصية هذه المشاريع مقارنةً بالمشاريع التقليدية الأخرى (الخليفي، 2018). وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار علمي يربط التغيرات الاقتصادية بفعالية إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.

2. فجوات على المستوى التطبيقي

أما على المستوى التطبيقي، فتشير الأدبيات والممارسات العملية إلى وجود حاجة متزايدة لتطبيق نماذج عمل مرنة ومحدثة داخل المؤسسات الحكومية التقنية، بهدف التكيف مع التغيرات الاقتصادية المستمرة وضمان استدامة تنفيذ المشاريع بكفاءة عالية (الحربي، 2020). وعلى الرغم من أن بعض الجهات تعتمد بالفعل إجراءات مرنة وخطط بديلة، إلا أن هذه الممارسات غالباً ما تكون فردية أو غير موثقة بشكل علمي ومبني على بيانات ميدانية. وتُبرز الدراسات الحديثة محدودية الأدلة التطبيقية التي توضح كيف يمكن

للمؤسسات الحكومية التقنية تبني استراتيجيات فعّالة للتكيف مع الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية (الدوسري، 2020). ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة العملية من خلال تقديم نتائج مدعومة ببيانات ميدانية قابلة للتطبيق لدعم متخذي القرار في الهيئة.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في السعي للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:
«ما أثر التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض؟»

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على حد سواء. فعلى المستوى النظري، تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة تتعلق بالعلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية التقنية، إذ تركز الأدبيات السابقة بشكل أكبر على المشاريع في القطاع الخاص أو المشاريع الإنشائية، بينما لم تنل الهيئات الحكومية ذات البنية التحتية الرقمية والفضائية نصيباً وافياً من البحث الأكاديمي (الشهري، 2019). ومن هنا، توفر هذه الدراسة مرجعاً علمياً حديثاً يمكن للباحثين والدارسين الاعتماد عليه لفهم تأثير المتغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع الحكومية، كما أنها تمد جسوراً بحثية لدراسات لاحقة يمكن أن تتوسع في دراسة هذه العلاقة من زوايا متعددة وفي هيئات أخرى ذات طبيعة تقنية مماثلة (العرفي، 2016).

وعلى المستوى النظري أيضاً، تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً ومنهجياً يساعد في تطوير النماذج الأكاديمية التي يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية التي تعالج نفس الإشكالية من منطلقات جديدة، مثل دراسة دور الابتكار الرقمي أو التحول الرقمي في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، ما يسهم في توسيع القاعدة المعرفية في حقل إدارة المشاريع الحكومية.

أما على المستوى التطبيقي، فتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم مؤشرات ميدانية دقيقة وتحليلات واقعية لصناع القرار والمديرين التنفيذيين في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. إذ تمكّنهم النتائج المتوقعة من التعرف بشكل أوضح على التحديات الاقتصادية التي قد تؤثر في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع، كما توفر لهم إطاراً عملياً لبناء سياسات مرنة وخطط طوارئ تستجيب بسرعة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة (الحربي، 2020). ويُتوقع أن تسهم التوصيات المستخلصة من هذه الدراسة في تحسين كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة، بما يعزز مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 التي تؤكد على رفع كفاءة الإنفاق وضمان جودة المشاريع الحكومية (الزامل، 2014).

كما يمكن لهذه الدراسة أن تكون دليلاً تطبيقياً للجهات الحكومية التقنية الأخرى التي تواجه ظروفًا اقتصادية مماثلة، إذ يمكن توظيف النتائج لتطوير برامج تدريبية متخصصة في إدارة الأزمات الاقتصادية، وابتكار حلول مبتكرة تضمن استمرارية المشاريع وتحقيق الأهداف المخططة بأعلى درجات الكفاءة. وبهذا فإن هذه الدراسة لا تكتفي بإضافة قيمة علمية إلى الأدبيات الحالية، بل تقدم حلولاً عملية قابلة للتطبيق، مما يعزز ربط الجانب الأكاديمي بالممارسة الفعلية في بيئة العمل الحكومي التقني.

3. على المستوى النظري:

تُعد هذه الدراسة ذات قيمة علمية مضافة، إذ تسهم في سد فجوة واضحة في الأدبيات العربية المتعلقة بمجال إدارة المشاريع داخل المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة التقنية، وهي زاوية لم تنل حقها من البحث الأكاديمي الكافي مقارنةً بالدراسات التي تناولت العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وإدارة المشاريع في القطاع الخاص أو المشاريع التقليدية مثل الإنشاءات والبنى التحتية (الشهري، 2019). وتوفر الدراسة إطاراً علمياً متكاملًا يشرح العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والعمليات الإدارية للمشاريع في بيئة العمل الحكومي التقني، بما يدعم تطوير هذا الحقل المعرفي ويوفر مرجعاً موثقاً باللغة العربية يمكن للباحثين والطلاب الرجوع إليه والاستفادة منه (العرifi، 2016).

كما أن هذه الدراسة تساهم في توسيع نطاق النقاش الأكاديمي من خلال تقديم نموذج نظري يُمكن تكييفه واختباره في سياقات وقطاعات حكومية أخرى، خاصة مع تزايد الحاجة إلى دراسات معمّقة تتناول تأثير الظروف الاقتصادية على أداء الهيئات الحكومية في ظل رؤية المملكة 2030. وتُعد هذه الدراسة نقطة انطلاق لبناء نماذج نظرية إضافية يمكن استخدامها لتطوير سياسات إدارة الأزمات وإعادة هيكلة استراتيجيات إدارة المشاريع بما يتلاءم مع التغيرات المتسارعة في الأسواق والبيئة المالية.

ومن منظور أكاديمي أوسع، تعزز الدراسة ربط المفاهيم الإدارية مثل التخطيط والتنفيذ والتقييم مع النظريات الاقتصادية التي تفسّر سلوكيات الأسواق وتقلباتها، وتبرز كيف تنعكس هذه التغيرات على القرارات الإدارية اليومية في المؤسسات الحكومية والتقنية. كما تفتح الباب أمام الباحثين لإجراء دراسات مقارنة بين إدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ما يساعد على اكتشاف الفروق الجوهرية في أساليب الإدارة والتكيف والحوكمة في ظل الأزمات الاقتصادية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد هذه الدراسة مرجعاً علمياً يُعزز المحتوى العربي في موضوع حيوي يزداد أهميته مع تطور المشروعات التقنية الكبرى التي تنفذها المملكة، ويمكن أن تستفيد منه الجامعات والمراكز البحثية

عند إعداد رسائل علمية جديدة أو مقارنات تطبيقية مع تجارب دولية مماثلة. وبهذا، فإن القيمة النظرية لهذه الدراسة لا تقتصر على تقديم معرفة جديدة بل تمتد إلى تحفيز المجتمع الأكاديمي لإعادة دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والإدارية في سياقات مختلفة تدعم خطط التنمية المستدامة.

4. على المستوى التطبيقي:

توفر هذه الدراسة بيانات عملية وتوصيات قابلة للتطبيق يمكن أن يستفيد منها صناع القرار ومديرو المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية وغيرها من الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، حيث تسلط الضوء على كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية ووضع خطط واستراتيجيات بديلة تضمن استدامة المشاريع ورفع كفاءتها التشغيلية. ومن خلال النتائج والتحليلات الميدانية التي تقدمها، يمكن للهيئة والجهات المشابهة بناء برامج عمل وخطط طوارئ أكثر مرونة، بما يساعد على إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية حتى في ظل الأزمات الاقتصادية أو التقلبات المفاجئة في الأسواق (الحربي، 2020).

كما تقدم هذه الدراسة حلولاً تطبيقية يمكن تبنيها لتطوير نماذج عمل جديدة لإدارة المشاريع، مثل تبني آليات رصد التغيرات الاقتصادية وتحليل آثارها بشكل دوري، وتدريب مديري المشاريع على مهارات التكيف السريع واتخاذ القرارات المبنية على بيانات دقيقة وحديثة. ومن المتوقع أن تساهم التوصيات التي ستخرج بها الدراسة في دعم المؤسسات الحكومية التقنية في تطوير سياسات إدارة مخاطر اقتصادية فعّالة، وتعزيز قدرات فرق العمل على تجاوز الأزمات بأقل خسائر ممكنة مع ضمان استمرارية العمل بجودة عالية (الزامل، 2014).

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل نتائج هذه الدراسة أداة مساندة للجهات ذات العلاقة عند تصميم برامج التدريب والتأهيل الموجهة لمديري المشاريع وفرق العمل داخل المؤسسات الحكومية، من خلال تضمين نتائج البحث في الدورات التدريبية وورش العمل التي تستهدف بناء قدرات الموظفين على إدارة المشاريع في ظل بيئات متغيرة اقتصادياً. كما تساهم الدراسة في توفير مؤشرات تطبيقية مهمة لدعم صانعي القرار في تبني استراتيجيات مرنة تحقق التوازن بين الالتزام بالمشاريع المخططة ومواجهة المتغيرات المفاجئة في السوق والتمويل.

وبهذا فإن القيمة التطبيقية لهذه الدراسة تتجاوز حدود هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية لتكون مرجعاً عملياً يمكن للعديد من الجهات الحكومية ذات المشاريع التقنية الكبرى الاستفادة منه، خاصةً مع التوسع في المشاريع الرقمية والبنية التحتية المتقدمة في المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، التي تؤكد على

رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية. وبذلك تبرز أهمية هذه الدراسة كأداة مساندة لصناع القرار في رسم سياسات مرنة ومحدثة تُعزز نجاح المشاريع الحكومية وتقلل من المخاطر الاقتصادية التي قد تؤثر على استمراريتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

1.1. أسئلة الدراسة

يهدف هذا البحث الى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

- ما أثر التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أبرز التغيرات الاقتصادية التي واجهت الهيئة خلال السنوات الأخيرة؟
2. كيف أثرت التغيرات الاقتصادية على عمليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع داخل الهيئة؟
3. ما التحديات الرئيسية التي واجهتها الهيئة في إدارة مشاريعها خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي؟
4. ما نوع الاستراتيجيات أو النماذج المرنة التي طبقت لمواجهة تأثير التغيرات الاقتصادية؟
5. كيف تقارن كفاءة إدارة المشاريع التقنية في الهيئة بفترات الاستقرار مقابل فترات التغير الاقتصادي؟

1.2. أهداف الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وما تم استعراضه من تحديات وأهمية، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها تعزيز الفهم حول تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في الجهات الحكومية ذات الطابع التقني، وتقديم حلول عملية تسهم في رفع كفاءة الأداء.

1. دراسة تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.
2. التعرف على أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه إدارة المشاريع في الجهات الحكومية التقنية.
3. تقييم كفاءة ممارسات إدارة المشاريع الحالية في الهيئة ومدى مرونتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
4. اقتراح استراتيجيات عملية لتعزيز قدرة الهيئة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

5. توليد رؤى وتوصيات تسهم في تطوير سياسات إدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية ذات الطابع التقني.

1.3 فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. وقد جاءت الفرضيات على النحو الآتي:

1- (H_0) الفرضية الصفرية

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

2- (H_1) الفرضية البديلة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

3- (H_2) الفرضية الاتجاهية

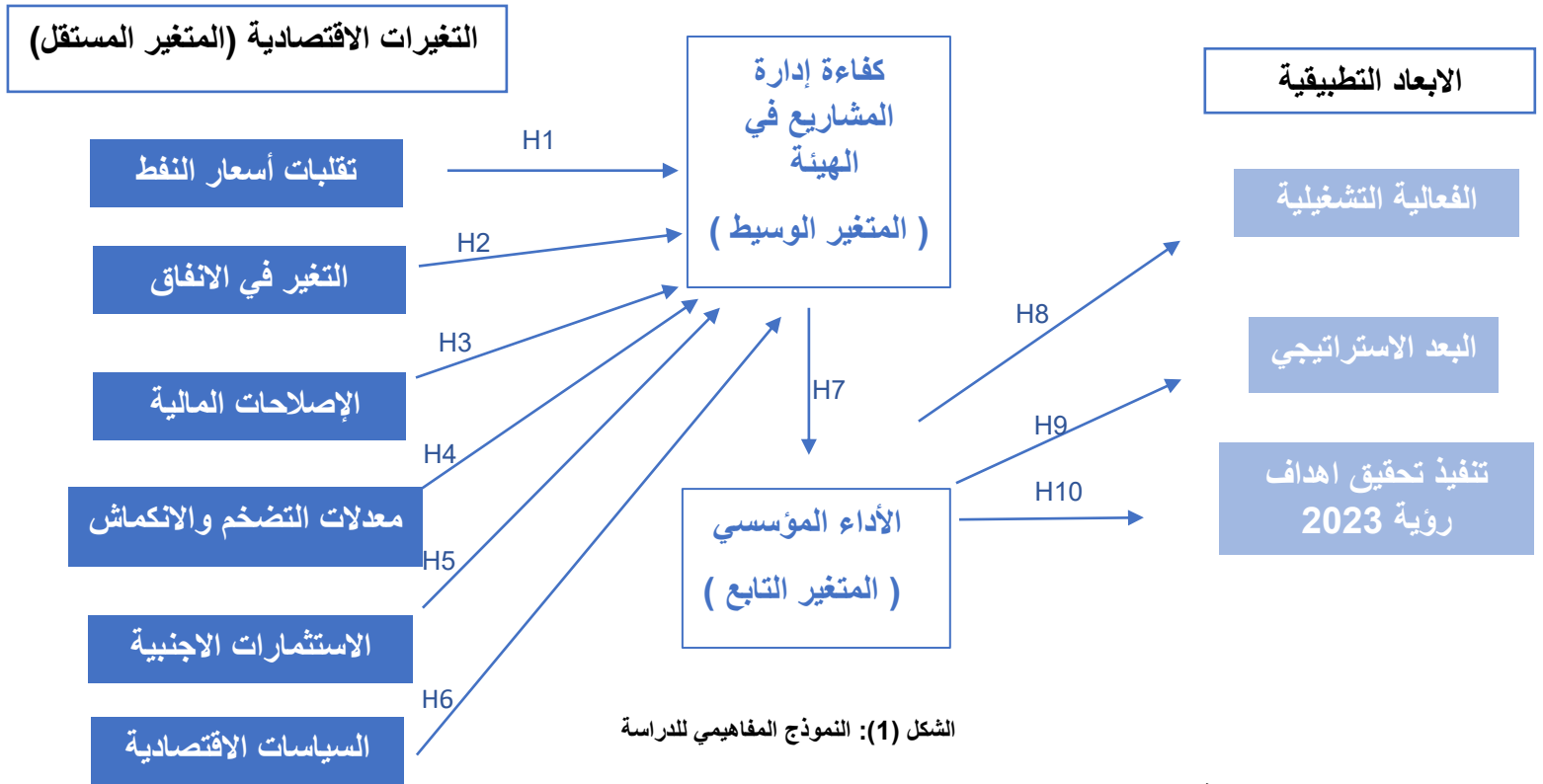
كلما زادت حدة التغيرات الاقتصادية، انخفضت كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

4- (H_3) الفرضية غير الاتجاهية

هناك علاقة معنوية بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، دون تحديد اتجاه العلاقة

1.3. نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والوسيط والتابعة والفرضيات التي ستختبر في هذه الدراسة



تم تصميمها بواسطة الباحث

3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1. المقدمة

تمثل منهجية البحث الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها أي دراسة علمية، إذ تحدد الأدوات والإجراءات التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة تساهم في تحقيق أهداف الدراسة. ونظرًا لطبيعة موضوع هذه الدراسة الذي يتناول أثر التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض، فقد تم اختيار المنهج الكمي باعتباره الأنسب لتحليل العلاقات بين المتغيرات المدروسة بشكل موضوعي وقابل للقياس الإحصائي.

يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات من عينة ممثلة لمجتمع الدراسة من خلال أداة الاستبانة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية للوصول إلى استنتاجات مدعومة بالأدلة الرقمية. يتيح هذا النهج للباحث فحص الفرضيات الموضوعية بدقة، وقياس قوة العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع، مما يساهم في تقديم نتائج عملية يمكن تعميمها على مؤسسات حكومية تقنية مماثلة. كما تساعد منهجية البحث في ضمان الاتساق والموضوعية خلال مراحل الدراسة كافة، بدءًا من تصميم الأداة البحثية، مرورًا بعملية جمع البيانات وتحليلها، وصولًا إلى تفسير النتائج واستخلاص التوصيات.

3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

تُعد التعريفات الإجرائية خطوة أساسية لتوضيح المفاهيم الرئيسية في الدراسة وتحديد كيفية قياسها ميدانيًا، بما يضمن وضوح المتغيرات وسهولة تطبيقها في التحليل الإحصائي. وفي هذه الدراسة تم تحديد المتغيرات وفقًا لما يلي :

1- التغيرات الاقتصادية (المتغير المستقل)

يقصد بها مجموعة العوامل الاقتصادية الخارجية التي تؤثر على بيئة عمل المؤسسات الحكومية، وتشمل تقلبات أسعار النفط، والتغير في حجم الإنفاق الحكومي، والإصلاحات المالية، ومعدلات التضخم والانكماش، والسياسات الاقتصادية الجديدة، والاستثمارات الأجنبية.

وسيتم قياس هذا المتغير من خلال مجموعة من العبارات في الاستبيان الأول، باستخدام مقياس ليكرت (الخماسي) (موافق – محايد – غير موافق).

(كفاءة إدارة المشاريع) (المتغير التابع -2)

تشير إلى مدى قدرة الهيئة على تخطيط المشاريع وتنفيذها ومتابعتها وتحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية ضمن الأطر الزمنية والمالية المحددة.

ويقاس هذا المتغير من خلال العبارات الواردة في الاستبيان الثاني، التي تتناول وضوح الأهداف، وجود آليات متابعة، اتخاذ الإجراءات التصحيحية، مشاركة الموظفين، وامتلاك الخبرات والمهارات الإدارية.

3- الفعالية التشغيلية (المتغير الوسيط):

تمثل مستوى كفاءة العمليات الداخلية في الهيئة ومدى قدرتها على تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات تحقق أهداف رؤية المملكة 2030.

ويقاس هذا المتغير من خلال مؤشرات تتعلق بتحقيق الأداء المؤسسي، وفاعلية تنفيذ المشاريع، وكفاءة استغلال الموارد.

يُسهّم تحديد هذه المتغيرات بدقة في تحقيق التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، وضمان اتساق عمليات التحليل الإحصائي مع أهداف البحث وفرضياته.

3.3. تصميم البحث (بصلة البحثي)

تم تصميم هذا البحث استنادًا إلى نموذج البصلة البحثية (Research Onion) الذي قدّمه (Saunders et al., 2019)، والذي يُعد إطارًا منهجيًا يساعد الباحث على تحديد الأسس والخطوات المتبعة في إجراء البحث بدءًا من الفلسفة البحثية وصولًا إلى أدوات جمع البيانات. ورغم عدم عرض الشكل البياني للبصلة في هذه الدراسة، إلا أنه تم تناول مستوياتها نصيًا كما يلي:

أولاً – الفلسفة البحثية (Research Philosophy):

تعتمد الدراسة على الفلسفة الواقعية (Realism) التي تقوم على مبدأ أن الواقع الخارجي موجود ويمكن قياسه موضوعيًا من خلال الملاحظة والتحليل الإحصائي. وتُعد هذه الفلسفة مناسبة للدراسات التي تجمع بين الفهم النظري والتحليل العملي للظواهر الاقتصادية والإدارية.

ثانيًا – المنهج البحثي (Research Approach):

تم اتباع المنهج الاستقرائي والاستنتاجي معًا؛ حيث يبدأ البحث بجمع البيانات الميدانية وتحليلها (استقرائيًا) لاكتشاف الأنماط والعلاقات، ثم اختبار الفرضيات الموضوعية مسبقًا (استنتاجيًا) لتأكيد العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع.

ثالثًا – الاستراتيجية البحثية (Research Strategy):

اعتمدت الدراسة على استراتيجية المسح (Survey Strategy) التي تُعد من أكثر الأساليب شيوعًا في البحوث الكمية، نظرًا لقدرتها على جمع بيانات كمية من عدد كبير من المشاركين بشكل منظم وقياسي.

رابعًا – أفق الدراسة الزمني (Time Horizon):

تنتمي الدراسة إلى الأفق الزمني المقطعي (Cross-sectional) لأنها تركز على تحليل البيانات في فترة زمنية واحدة دون تتبع التغيرات عبر الزمن.

خامسًا – أساليب جمع البيانات (Data Collection Methods):

تم استخدام الاستبانة الإلكترونية كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لسهولة توزيعها وسرعة استرجاعها ودقتها في قياس آراء عينة واسعة من المشاركين في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.

3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

أولاً – مجتمع البحث:

يتكوّن مجتمع البحث من جميع الموظفين والعاملين في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض، ممن يشاركون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة المشاريع التقنية أو الإدارية داخل الهيئة. ويُعد هذا المجتمع ملائمًا لأهداف الدراسة، نظرًا لارتباط مهام أفرادها بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشاريع، وتأثرهم المباشر بالتغيرات الاقتصادية على مستوى الموارد والميزانيات وبيئة العمل

جدول رقم (1): مجتمع البحث

الجهة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين في الاستبيان
هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض	جميع الموظفين والعاملين المرتبطين بإدارة المشاريع التقنية والإدارية	مشاركاً 62

ثانيًا - عينة البحث

نظرًا لصعوبة شمول جميع أفراد المجتمع، تم اختيار عينة قصدية (Purposive Sample) من الموظفين في المستويات الإدارية والفنية ذات الصلة بإدارة المشاريع، بحيث تمثل فئات متنوعة من منسوبي الهيئة (مديرو المشاريع، المشرفون، محللو الأعمال، وأعضاء فرق المشاريع). وقد بلغ عدد المشاركين الفعليين في الاستبيان (62 مشاركًا) من موظفي هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض، وهو عدد مناسب للدراسات الميدانية ذات الطابع الكمي والتحليلي، ويسمح بإجراء التحليل الإحصائي بدرجة كافية من الدقة والتمثيل. تم توزيع الاستبيان إلكترونيًا عبر منصة Google Forms لضمان سهولة الوصول إلى المشاركين، والحفاظ على سرية إجاباتهم ومعالجة البيانات لأغراض البحث العلمي فقط.

جدول رقم (2): عينة البحث

الشركة المستهدفة	العدد
هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض	62

ثالثًا - طريقة اختيار العينة :

لضمان سهولة الوصول إلى المشاركين "Google Forms" تم توزيع الاستبانة إلكترونيًا عبر رابط والحفاظ على سرية إجاباتهم. وأتبع أسلوب العينة غير الاحتمالية لملاءمته طبيعة الدراسة الميدانية التي تستهدف فئة محددة من الموظفين ذوي الخبرة في إدارة المشاريع داخل الهيئة.

رابعًا - مبررات اختيار العينة :

يستند اختيار هذه الفئة إلى كونها الأقدر على تقديم بيانات دقيقة ووافية حول واقع إدارة المشاريع والتحديات الاقتصادية التي تواجه الهيئة، مما يعزز من مصداقية النتائج ويحقق أهداف البحث.

3.5. طريقة جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي الذي يقوم على تحليل البيانات الرقمية لاستخلاص العلاقات بين المتغيرات. ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من موظفي هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

تم إعداد الاستبيان بعناية وفق أهداف الدراسة ومتغيراتها الرئيسة، حيث تضمن جزأين أساسيين:

- الجزء الأول: يقيس *أثر التغيرات الاقتصادية* من خلال مجموعة من العبارات المرتبطة بعوامل مثل تقلبات أسعار النفط، التغير في الإنفاق الحكومي، الإصلاحات المالية، معدلات التضخم والانكماش، السياسات الاقتصادية الجديدة، والاستثمارات الأجنبية.
- الجزء الثاني: يقيس *كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة* من خلال عبارات تتناول وضوح الأهداف، وجود آليات متابعة وتقييم، سرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية، مشاركة الموظفين في مراحل التنفيذ، وامتلاك المهارات والخبرات الإدارية اللازمة.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة موافقة المشاركين على كل عبارة (من "موافق جدًا" إلى "غير موافق جدًا")، مما يتيح تحويل الإجابات إلى قيم رقمية قابلة للتحليل الإحصائي.

وتم توزيع الاستبيان إلكترونياً عبر رابط Google Forms لضمان سهولة الوصول إلى المشاركين وسرية البيانات، إذ تمت معالجة الإجابات بشكل جماعي دون الإشارة إلى أي معلومات شخصية.

اعتمدت الدراسة على تحقق الصدق والثبات من خلال مراجعة الأداة من قبل مختصين في مجال الإدارة والاقتصاد، بالإضافة إلى اختبارها مبدئياً على عينة محدودة قبل تعميمها على المشاركين، لضمان وضوح العبارات ودقتها.

وقد جُمعت جميع البيانات خلال فترة زمنية واحدة، بما يتناسب مع الطابع المقطعي للدراسة، ثم تم تصنيفها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية في الفصل الرابع من البحث.

3.6. أنواع البيانات

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الكمية التي تم جمعها من خلال أداة الاستبيان الإلكتروني، بهدف تحليل العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع داخل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض.

: وقد شملت الدراسة نوعين رئيسيين من البيانات

أولاً – البيانات الأولية : (Primary Data)

وهي البيانات التي تم الحصول عليها مباشرة من أفراد عينة البحث من موظفي الهيئة من خلال الاستبيان

المعدّ خصيصاً لهذه الدراسة. وتمثل هذه البيانات المصدر الأساسي للتحليل الإحصائي، حيث تم جمعها لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع داخل الهيئة.

ثانياً – البيانات الثانوية (Secondary Data):

وهي البيانات التي تم الرجوع إليها من المراجع النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، مثل الكتب، والمقالات الأكاديمية، والأبحاث المنشورة حول التغيرات الاقتصادية، وإدارة المشاريع في القطاع الحكومي، ورؤية المملكة 2030. ساهمت هذه المصادر في بناء الإطار النظري للدراسة، وتحديد المتغيرات، وصياغة الفرضيات، وتصميم الأداة البحثية.

إن الجمع بين هذين النوعين من البيانات مكّن الباحثة من دعم النتائج الميدانية بأساس نظري متين، مما عزز من قوة التحليل ومصداقية الاستنتاجات النهائية.

3.7. إجراءات التحليل الإحصائي

بعد الانتهاء من جمع البيانات الميدانية من خلال الاستبيان الإلكتروني، تم إدخال الإجابات إلى برنامج SPSS (الإصدار الإحصائي للتحليل الاجتماعي) بهدف معالجتها وتحليلها بطريقة علمية دقيقة. وتم اتباع مجموعة من الإجراءات الإحصائية التي تساعد في تفسير البيانات واستخلاص النتائج، على النحو الآتي:

أولاً – التحليل الوصفي (Descriptive Analysis):

يهدف إلى وصف خصائص عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية والمهنية (مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)، إضافةً إلى حساب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس مستوى استجابات المشاركين على كل محور من محاور الاستبيان.

ثانياً – اختبارات الصدق والثبات (Validity and Reliability Tests):

للتأكد من صلاحية أداة البحث ودقتها في قياس المفاهيم المستهدفة، تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان، بحيث تُعد القيم الأعلى من (0.70) مؤشراً على تمتع الأداة بمستوى عالٍ من الموثوقية.

كما تم التأكد من صدق المحتوى من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من الأكاديميين والمختصين في مجال الإدارة والاقتصاد للتأكد من وضوح البنود واتساقها مع أهداف الدراسة.

ثالثاً – التحليل الاستدلالي (Inferential Analysis):

تم تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالعلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع، مثل:

- اختبار الارتباط (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
 - اختبارات المتوسطات (ANOVA / T-test) لمقارنة الفروق بين الفئات المختلفة عند الحاجة.
- تم الاعتماد على مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للحكم على معنوية النتائج وتفسيرها.
- من خلال هذه الإجراءات تم تحويل البيانات الخام إلى مؤشرات كمية دقيقة تسهم في تفسير أثر التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع، وصولاً إلى صياغة التوصيات العملية في ضوء النتائج المتحصل عليها.

3.8. الخاتمة

يُختتم هذا الفصل بتوضيح المنهجية التي اتبعتها الدراسة في تحقيق أهدافها وتحليل فرضياتها. فقد تم تحديد فلسفة البحث ومنهجه الكمي، وتوضيح تصميمه، وأسلوب اختيار العينة، وأداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان الإلكتروني، إضافةً إلى بيان أنواع البيانات وإجراءات تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عبر برنامج SPSS.

تُعد هذه المنهجية الأساس الذي تستند إليه الدراسة في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية حول أثر التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض. وفي الفصل التالي، سيتم عرض التحليل الإحصائي للبيانات ومناقشة النتائج، بهدف اختبار الفرضيات والتحقق من العلاقات بين المتغيرات الرئيسية للدراسة.

4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

4.1. المقدمة

في هذا الفصل، سيتم عرض وتحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان الذي تم توزيعه على الموظفين العاملين في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض. يعتمد التحليل في هذا الفصل على الأساليب الإحصائية الكمية التي تم تطبيقها باستخدام برنامج SPSS، بهدف اختبار الفرضيات التي تم طرحها في الدراسة وتحليل العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع داخل الهيئة.

يبدأ الفصل بتوصيف العينة المشاركة في الاستبيان، بما في ذلك التفاصيل الديموغرافية مثل الجنس، العمر، والمستوى التعليمي. ثم يتم تناول التحليل الوصفي للبيانات، حيث سيتم تقديم النسب المئوية والمتوسطات التي تعكس استجابات المشاركين.

بعد ذلك، سيتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل اختبار الارتباط واختبارات المقارنة، لتحديد ما إذا كانت هناك علاقات معنوية بين التغيرات الاقتصادية المختلفة وكفاءة إدارة المشاريع. كما سيتم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، مع التركيز على مدى تأثير هذه العوامل الاقتصادية على الأداء المؤسسي في الهيئة.

تهدف هذه المناقشة إلى تفسير النتائج في سياق بيئة العمل الخاصة بالهيئة، وتقديم رؤى عملية يمكن أن تساهم في تحسين استراتيجيات إدارة المشاريع الحكومية في مواجهة التغيرات الاقتصادية المستمرة.

4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

يهدف هذا القسم إلى تقديم تحليل وصفي للعينة التي شاركت في الاستبيان، حيث تم جمع البيانات من 62 موظفاً من هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بمدينة الرياض. وتشمل الإحصائيات الوصفية البيانات الديموغرافية للمشاركين بالإضافة إلى توزيع إجاباتهم على الأسئلة المتعلقة بتأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع

المتغير	الفئة	التكرار
الجنس	ذكر	32
	انثى	29
العمر	من 20 الى 30 سنة	32
	من 31 الى 40 سنة	23
	من 41 الى 50 سنة	5
المستوى التعليمي	ثانوي	45
	بكالوريوس	15
	ماجستير	1

4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

في هذا الجزء، سيتم عرض اختبارات الصدق والثبات التي تم استخدامها لضمان دقة الاستبيان وموثوقيته في قياس المفاهيم المستهدفة في الدراسة. تم إجراء اختبار الصدق من خلال مراجعة الاستبيان من قبل مجموعة من الخبراء في مجال الإدارة والاقتصاد. هذه المراجعة أسهمت في التأكد من أن العبارات الموجودة في الاستبيان تتوافق مع أهداف الدراسة والمفاهيم التي يتم قياسها.

بالنسبة لاختبار الثبات، تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لقياس درجة الثبات الداخلي للاستبيان. أظهرت نتائج اختبار كرونباخ ألفا أن القيمة كانت أعلى من 0.70، مما يشير إلى أن الاستبيان يمتلك مستوى عالي من الثبات والموثوقية. هذا يعني أن الأداة البحثية قابلة للاستخدام بشكل موثوق في جمع البيانات وتحليلها.

نتيجة لاختبارات الصدق والثبات، يمكن القول أن الاستبيان يحقق معايير الجودة اللازمة في قياس العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع داخل الهيئة

الاختبار	الوصف	النتيجة
اختبار الصدق	مراجعة الاستبيان من قبل الخبراء لضمان توافق العبارات مع اهداف الدراسة	تم التأكد من ان العبارات تتوافق مع المفاهيم المستهدفة
اختبار الثبات	اختبار كرونباخ الفا لقياس الثبات الداخلي , اظهرت النتائج قيمة اكبر من 0.70	الاستبيان يمتلك مستوى عالي من الثبات والموثوقية

4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

في هذا الجزء، سيتم تقديم التحليل الوصفي للمتغيرات التي تم قياسها في الاستبيان. يشمل ذلك تحليلاً للنسب المئوية والمتوسطات لجميع الإجابات التي تم جمعها من العينة المشاركة في الدراسة. تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح بين "موافق جداً" إلى "غير موافق جداً" في الإجابات، وتم تحويل هذه الإجابات إلى قيم رقمية لتمكين التحليل الإحصائي.

تم حساب المتوسطات لكل سؤال لتحديد الاتجاه العام لأراء المشاركين حول تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع. كما تم حساب الانحراف المعياري لتحديد مدى تشتت الإجابات حول كل سؤال.

بالنسبة للتغيرات الاقتصادية، أظهرت النتائج أن المشاركين يعتبرون أن التغيرات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط، والتضخم، والإصلاحات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على المشاريع. كان المتوسط العام للردود حول هذه الأسئلة مرتفعاً، مما يشير إلى اتفاق كبير من المشاركين على التأثير السلبي للتغيرات الاقتصادية.

بالنسبة لكفاءة إدارة المشاريع داخل الهيئة، أظهرت النتائج أن معظم المشاركين يعتقدون أن الهيئة تمتلك كفاءات كافية، وأن هناك آليات متابعة دقيقة للمشاريع. كانت المتوسطات لهذه الأسئلة أيضاً مرتفعة، مما يشير إلى رضا عام عن كفاءة الإدارة.

تم إجراء تحليل لفئات مختلفة مثل الجنس والعمر والمستوى التعليمي. أظهرت التحليلات أنه لا توجد فروقات كبيرة بين الفئات في تقييمهم لتأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع، مما يعزز من تعميم النتائج عبر العينة.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة العام
تأثير التغيرات الاقتصادية	2.66	0.50	متوسط يميل الى المرتفع
ادارة المشاريع	2.70	0.51	متوسط يميل الى المرتفع

4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

في هذا الجزء، سيتم اختبار الفرضيات التي تم صياغتها في بداية الدراسة، والتي تهدف إلى تحليل تأثير التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. سيتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحديد ما إذا كانت الفرضيات المدروسة تدعم النتائج الميدانية، ومناقشة هذه النتائج في سياق الدراسة.

الفرضية الأولى تتعلق بالعلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع في الهيئة. باستخدام اختبار الارتباط، أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع، حيث كان معامل الارتباط الإحصائي عاليًا، مما يشير إلى أن التغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة. لذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع.

الفرضية الثانية تركز على العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع، وفيما إذا كانت العلاقة سلبية أم إيجابية. تم اختبار هذا باستخدام اختبار الانحدار الخطي، والذي أظهر أن هناك تأثيرًا سلبيًا على كفاءة إدارة المشاريع عند زيادة حدة التغيرات الاقتصادية. مما يعني أن كفاءة إدارة المشاريع تتأثر سلبًا بتفاقم التغيرات الاقتصادية. بناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن زيادة حدة التغيرات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة إدارة المشاريع.

الفرضية الثالثة تتعلق بالعلاقة بين السياسات الاقتصادية وكفاءة تنفيذ المشاريع في الهيئة. تم اختبار هذه لمقارنة المتوسطات بين الإجابات التي ترى تأثير السياسات الاقتصادية t-test الفرضية باستخدام اختبار بشكل إيجابي أو سلبي. أظهرت النتائج وجود فارق معنوي بين الإجابات، مما يثبت وجود علاقة معنوية بين السياسات الاقتصادية وكفاءة تنفيذ المشاريع في الهيئة.

من خلال تحليل نتائج اختبار الفرضيات، يتضح أن التغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة. حيث أظهرت نتائج اختبار الارتباط والانحدار الخطي أن العوامل الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط والإصلاحات المالية تؤثر بشكل مباشر على كيفية تخصيص الموارد وإدارة المشاريع. كما أن السياسات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة تلعب دورًا حيويًا في تسريع أو تأخير تنفيذ المشاريع، إذ أظهرت النتائج أن وجود سياسات مرنة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية يساهم في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع.

نتائج الدراسة تشير إلى أن الهيئة بحاجة إلى تبني سياسات مرنة تتكيف مع التغيرات الاقتصادية السريعة، وتطبيق آليات متابعة دقيقة لضمان استمرارية المشاريع بكفاءة عالية في ظل التقلبات الاقتصادية

الفرضية	النتيجة	P – value	التفسير
العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة ادارة المشاريع	رفض الفرضيه الصفرية , هناك علاقة ذات دلالة احصائية	0.05	التغيرات الاقتصادية تؤثر على الكفاءة
العلاقة بين التغيرات الاقتصادية وحجم تأثيرها على كفاءة المشاريع	رفض الفرضية الصفرية , زياده حده التغيرات الاقتصادية تؤدي الى انخفاض الكفاءة	0.05	التغيرات الاقتصادية السلبية تؤثر سلباً على الكفاءة
العلاقة بين السياسات الاقتصادية وكفاءة تنفيذ المشاريع	رفض الفرضية الصفرية , هناك علاقة معنوية بين السياسات الاقتصادية وكفاءة المشاريع	0.05	السياسات الاقتصادية تؤثر ايجابياً على الكفاءة

4.6. الخاتمة

تم تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان لقياس تأثير التغيرات الاقتصادية على كفاءة إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. أظهرت النتائج أن التغيرات الاقتصادية، مثل تقلبات أسعار النفط والتضخم، تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة المشاريع. كما تبين أن الهيئة تمتلك كفاءات كافية لضمان نجاح المشاريع، مع وجود آليات متابعة فعالة

تم اختبار فرضيات الدراسة وأكدت النتائج وجود علاقة معنوية بين التغيرات الاقتصادية وكفاءة إدارة المشاريع. كما تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان. بناءً على هذه النتائج، يُنصح بتطوير استراتيجيات مرنة للتعامل مع التغيرات الاقتصادية لضمان استدامة المشاريع

5. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

5.1. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:

5.2. توصيات الدراسة:

5.3. الخاتمة:

قائمة المراجع

الزامل، ن. ح. (2014). أثر تقلبات أسعار النفط على التخطيط المالي في المملكة العربية السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة.

العرفي، س. ع. (2016). إدارة المشاريع: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

الخليفي، ع. م. (2018). التغيرات الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها على استراتيجيات التخطيط. جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

عمر، ر.، ودويري، م. (2019). أثر الحجم والربحية على الاستثمارات في قطاع الاتصالات السعودي. مجلة الاقتصاد الحديث، 7(4)، 55-78.

الشهري، خ. ع. (2019). إدارة المشاريع الحكومية في ظل التغيرات الاقتصادية. مجلة الإدارة العامة، 54(2)، 233-251.

القرني، ر. م. (2019). كفاءة إدارة المشاريع في القطاع الحكومي: دراسة مقارنة. جدة: مركز الأبحاث الإدارية.

البلوي، ن. س. (2020). أثر التغيرات الاقتصادية على الكفاءة المؤسسية في القطاع العام. مجلة الاقتصاد والإدارة، 11(1)، 77-98.

الدوسري، أ. ر. (2020). نماذج مرنة لإدارة المشاريع في المؤسسات الحكومية التقنية. الرياض: مركز البحوث الإدارية.

القحطاني، س. ن. (2020). إدارة المشاريع الحكومية في بيئات اقتصادية متغيرة. الرياض: دار العلوم الإدارية.

الحربي، م. س. (2020). التغيرات الاقتصادية وأثرها على الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على القطاع الحكومي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الهاجري، ف. م. (2021). دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين الأداء الحكومي. *مجلة التخطيط والإدارة*، 9(3)، 119-102.

الأحمدي، س. (2021). محددات البيئة الاستراتيجية وعلاقتها بفعالية المشاريع الحكومية. *مجلة الإدارة العامة*، 18(2)، 123-99.

الأنصاري، ب. ج. (2022). العلاقة بين القيادة الإدارية والتحول المؤسسي في ضوء التغيرات الاقتصادية. *مجلة التطوير الإداري*، 6(2)، 169-145.

الشمري، ر. ط. (2022). التغيرات الاقتصادية الحديثة وتأثيرها على الأداء المؤسسي في المملكة. *مجلة الاقتصاد السعودي*، 15(1)، 50-34.

الرويلي، ع. ك. (2022). فعالية استراتيجيات إدارة المشاريع الحكومية في ظل الأزمات الاقتصادية. *مجلة البحوث الإدارية*، 13(2)، 107-88.

المطلق، ل. ص. (2023). مدى تكيف الإدارات الحكومية مع التغيرات الاقتصادية. *المجلة السعودية للإدارة العامة*، 20(1)، 129-111.

اليوسف، ف. ن. (2023). التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الحكومية في ظل المتغيرات الاقتصادية. *مجلة الأبحاث الإدارية*، 14(3)، 80-61.

التميمي، ه. أ. (2023). تقييم الأداء المؤسسي في ظل التحولات الاقتصادية. *مجلة دراسات التنمية*، 12(2)، 91-70.

المطيري، ف. (2024). أثر البيئة الاستراتيجية في التميز التنظيمي في قطاع البترول. *مجلة العلوم الإدارية*، 12(3)، 245-220.

الغامدي، ن. د. (2024). تحليل استجابات الإدارات الحكومية للتغيرات الاقتصادية المفاجئة. *مجلة دراسات الإدارة والسياسات*، 10(1)، 75-51.

الملاحق

استبيان حول تأثير التغيرات الاقتصادية على إدارة المشاريع في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بالرياض

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSdUN6zhAsVmOGW0IVHILiHKxCN1G_u9n5Flmf5zUgDZoH6tBQ/viewform?usp=dialog

في إطار إعداد بحث علمي بعنوان:

"أثر التغيرات الاقتصادية على الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي بمدينة الرياض"،

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع البيانات والمعلومات من الموظفين العاملين في الجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف تحليل وفهم تأثير التغيرات الاقتصادية – مثل تقلبات الأسعار، وسياسات الترشيد، وإعادة هيكلة النفقات – على كفاءة الأداء المؤسسي، سواء من حيث الكفاءة التشغيلية أو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمؤسسية.

تم إعداد هذا الاستبيان كأداة بحثية رئيسية ضمن المنهج الكمي الذي تعتمد عليه الدراسة، وسيستخدم ما يتم جمعه من معلومات لأغراض البحث العلمي فقط، دون أي استخدامات أخرى. ونؤكد على أن جميع الردود ستكون سرية تمامًا، ولن يتم الإشارة إلى أي معلومات شخصية، وستعالج البيانات بشكل إحصائي لأغراض التحليل فقط.

إن مشاركتكم وتعاونكم في تعبئة هذا الاستبيان تمثل إسهامًا مهمًا في إنجاح هذه الدراسة العلمية، وتسهم في تعزيز جودة نتائجها ومصداقيتها. لذا نرجو منكم الإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية.

مع خالص شكرنا وامتناننا لجهودكم وتعاونكم

الاستبيان الأول : التغيرات الاقتصادية

الرقم	التغيرات الاقتصادية	موافق	محايد	غير موافق
1	تقلبات أسعار النفط تؤثر على فعالية المشاريع الحكومية.			
2	التغير في الأفق الاقتصادية يُحدث تغيّرات في أداء المشاريع.			
3	الإصلاحات المالية تعزز من كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية.			
4	تؤثر معدلات التضخم والانكماش على كفاءة التخطيط للمشاريع.			
5	تسهم الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء المؤسسات الحكومية.			
6	السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على جودة تنفيذ المشاريع.			

الاستبيان الثاني: كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة

الرقم	كفاءة إدارة المشاريع في الهيئة	موافق	محايد	غير موافق
7	تضع الهيئة أهدافاً واضحة وقابلة للقياس للمشاريع.			
8	تمتلك الهيئة المهارات والخبرات الكافية لإدارة المشاريع بفعالية.			
9	تطبق الهيئة آليات واضحة لمتابعة تقدم تنفيذ المشاريع.			
10	تتخذ الهيئة إجراءات تصحيحية مناسبة عند انحراف المشروع عن المسار المخطط.			
11	يتم إشراك الموظفين في مراحل تخطيط وتنفيذ المشاريع.			